THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /83/ المعنون:

" سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي "

يلقيه المستشار

د. رياض خضور

Dr. RIYAD KHADDOUR

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2023/10/17

السـيد الـرئيـس،

ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضـــاء في حركة عدم الانحياز. ويود إضـــافة الملاحظات التالية بالصفة الوطنية:

لقد اطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام الصـــادر بالوثيقة (A/78/184)، حول "تعزيز أنشـطة الأمم المتحدة في مجال سـيادة القانون وتنسـيقها "، وفي هذا الصـــدد أود التأكيد على تحفظ وفدي على ما ورد في الفقرة (101) من تقرير الأمين العام تحت عنوان "آليات المساءلة الدولية الأخرى" والتي تضمنت الإشارة إلى ما يسمى "الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM"، مع رفضنا وأسفنا لإصرار معدي التقرير في الأمـانـة العـامـة غير المفهوم وغير المبرر على الاســـتمرار بالترويج لهذه الآلية غير الشرعية وغير التوافقية. والمستغرب أكثر أيضاً بأنه يتم الإشـارة إليها في سـياق الحديث عن تعزيز سـيادة القانون على المسـتوى الدولي، وهنا نود أن نسـأل معدي التقرير هل يعتقدون أن تلك الألية منقوصـة الشـرعية هي مثال مناســب عن ســيادة القانون على المســتوى الدولي؟ ونود هنا أن نضــع هذا السؤال بعهدة معالي الأمين العام الذي ينسب إليه التقرير.

إن إنشـــاء تلك الآلية هو مثال حقيقي على انتهاك مبدأ ســـيادة القانون على المسـتوى الدولي، بل إنه يندرج في اطار محاولات هدم هذا المبدأ على المسـتوى الدولي. ولذلك فإن وفد بلادي يود أن يؤكد على مواقفه السابقة فيما يخص هذا البند وهو بطبيعة الحال سينأى بنفسـه عن أي توافق حول الإشـارة في مشـروع القرار، الذي سيتم اعتماده في اطار هذا البند، إلى تقرير الأمين العام المتضـمِّن لهذه الفقرة والتي نأمل أن لا تجد طريقها مســـتقبلاً إلى تقارير الأمين العام في إطار هذا البند

حرصـــا على ضـــمان احترام مبدأ ســـيادة القانون من جهة، والحفاظ على التوافق كأحد أهم التقاليد المتبعة في إطار هذه اللجنة.

السيد الرئيس

إن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تعد من المبادئ الراسخة في النظام الدستوري والقانوني للجمهورية العربية السورية. كما أن التطوير الدائم للتشريعات الوطنية في بلادي يساهم بشكل كبير في تحديث المنظومة التشريعية واجراءات التقاضـــي وتبســـيطها بشـــكل دائم بما في ذلك من خلال اســـتخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل والمواقع الالكترونية للهيئات القضائية وجهات انفاذ القانون، واتاحة الوصول لكافة المواطنين إلى نصوص القوانين والأنظمة وقواعد الاجراءات والإرشـــادات اللازمة فيما يخص أية معاملة قضـــائية، وكذلك تطوير خدمات اســـتصـــدار الوثائق المدنية والســـجلات الجنائية باســـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر الأحكام والاجتهادات القضائية.

وختاماً يود وفد بلادي التأكيد على أن جهود تعزيز مبدأ ســـيادة القانون على المستويين الوطني والدولي يجب أن تسترشد بالدرجة الأولى بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، كما ينبغي أن تكون مقاربة جميع الدول لهذه المســـألة منســـجمة تماما مع مضـــمون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة" لعام 1970 الصـــادر عن الجمعية العامة بموجب القرار التوافقي (A/RES/25/2625). وبما يضـــمن الاحترام الكامل لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها وتفســـيرها بحســـن نية بعيداً عن الانتقائية والتســـييس وفي إطار من التوافق والفهم المشـــترك ومراعاة شـــواغل كافة الدول حيالها. **وشكراً**